

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ١٤ من جدول الأعمال

قرار اتخاذ الجمعية العامة

[دون اإلحالة الى لجنة رئيسية (A/50/L.19/Rev.1 و (Rev.1/Add.1]

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد
الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها العري التي لا تنقص من المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١) وأسس التي يقوم عليها أي مجتمع ديمقراطي،

وإذ تشير إلى إعلان مانيلا^(٢) الذي اعتمد، في حزيران/يونيه ١٩٨٨، المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة^(٣)،

وإذ تضع في اعتبارها التغيرات الرئيسية التي تحدث على الساحة الدولية والألماني التي تصبو إليها جميع الشعوب في قيام نظام دولي يستند إلى المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية للجميع والمبادئ الهمة الأخرى مثل احترام الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب، والسلام، والديمقراطية، والعدالة، والمساواة، وسيادة القانون، والتعددية، والتنمية، وتحسن مستويات المعيشة، والتضامن،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

.A/43/538 (۲)

(٣) كان يسمى حينئذ باسم المؤتمر الدولي للديمقراطيات المستعادة حديثاً.

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٣٠/٤٩ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي سلمت فيه بأهمية إعلان ماناوغوا^(٤) وخطبة العمل^(٥) اللذين اعتمد هما المؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٤

وإذ تشير كذلك إلى ما عبر عنه إعلان ماناوغوا من رأي مؤداته أن المجتمع الدولي يجب أن يوجه اهتماما أكبر للعقبات التي تصاد فيها الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة،

وإذ تحيط علما بالآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء أثناء المناقشة بشأن هذا البند في دورتها التاسعة والأربعين والخمسين،

وإذ تضع في اعتبارها أن أنشطة الأمم المتحدة هذه، التي يضطلع بها لدعم جهود الحكومات إنما تبذل وفقا لميثاق الأمم المتحدة وبناء فقط على طلب محدد من الدول الأعضاء المعنية،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية هي أمور متراقبة ويعزز بعضها بعضا، وأن الديمقراطية تقوم على إرادة الشعوب التي تعرب عنها بحرية من أجل تحديد النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها، مع مشاركتها الكاملة في كافة مناحي حياتها،

وإذ تلاحظ أن عددا كبيرا من المجتمعات اضطلعت مؤخرا بجهود كبيرة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال إرساء الديمقراطية وإصلاح اقتصاداتها، وهي مساع تستحق من المجتمع الدولي أن يدعمها ويعرف بها،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن مؤتمرا دوليا ثالثا للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة سيعقد في بوخارست،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥^(٦)، عن المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة في الماضي، بناء على طلب الدول الأعضاء، وكذلك في المفاهيم والاعتبارات المهمة التي تتصل بهذه المسألة،

- ١ - ترحب بالتقرير الأمين العام:

(٤) A/49/713، المرفق الأول.

(٥) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٦) A/50/332

٢ - تشني على الأمين العام، وعن طريقه على منظومة الأمم المتحدة، للأنشطة المضطلع بها، بناءً على طلب الحكومات، لدعم جهود توطيد الديمقراطية، على النحو المبين في تقريره:

٣ - تعترف بأن المنظمة دوراً هاماً يجب أن تؤديه في تقديم الدعم المتضاد والمتوافق والمناسب والملائم من حيث التوقيت للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل إرساء الديمقراطية ضمن سياق جهودها الإنمائية؛

٤ - تؤكد وجوب أن تكون الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة متنسقة مع ميثاق الأمم المتحدة؛

٥ - تشجع الأمين العام علىمواصلة العمل من أجل تحسين قدرات المنظمة على الاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء من خلال تقديم الدعم المتضاد والمتوافق والمناسب للجهود التي تبذلها بغية تحقيق هدف إرساء الديمقراطية؛

٦ - تشجع الدول الأعضاء على تعزيز الديمقراطية وعلى بذل المزيد من الجهود للاهتداء إلى التدابير التي يمكن اتخاذها لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة؛

٧ - تطالب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يشمل تبيان السبل والوسائل المبتكرة، فضلاً عن الأفكار الجديدة، اللازم اتباعها لتمكين المنظمة من الاستجابة بفعالية وبطريقة متكاملة للطلبات التي تلتزم فيها الدول الأعضاء مساعدتها في هذا الميدان؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين البند المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة".